

Evaluating the Level of Environmental Disclosure Oversight in Industrial Companies: Application to Misrata Iron and Steel Factory

Rajab Mansour Amtir ^{1*}, Ali Masoud Aldrugi ²

¹ Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Tripoli, Libya

² Authority for Scientific Research

*Email (for reference researcher): aldrugi@aonsrt.ly

تقييم مستوى الرقابة على الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية بالتطبيق على مصنع الحديد والصلب مصراتة

رجب منصور امطير ^{1*}، علي مسعود الدروقي ²
¹ قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس، ليبيا
² الهيئة الليبية للبحث العلمي، ليبيا

Received: 25-02-2026; Accepted: 10-05-2026; Published: 22-05-2026

المُلخَص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية الرقابة على الإفصاح البيئي في مصنع الحديد والصلب من خلال دراسة الرقابة الداخلية للإدارة والرقابة الخارجية للجهات المختصة، في ظل تزايد الطلب على معلومات بيئية دقيقة وشفافة، مع ضعف الالتزام بالإفصاح البيئي في ليبيا. تركزت الدراسة على الفرضية القائلة بأن الرقابة الفعالة، سواء الداخلية أو الخارجية، تعزز الالتزام بالإفصاح وتحسن الأداء البيئي، بما يدعم المسؤولية البيئية والاستدامة. تم جمع البيانات باستخدام استبيان صُمم بعد مراجعة شاملة للأدبيات، حيث تم توزيع 48 استبانة على موظفي القسم المالي واعتمدت 40 استبانة صالحة للتحليل. استخدم الباحث منهجاً وصفيًا وكميًا، شمل حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية وإجراء اختبار T، وتمت معالجة البيانات عبر برنامج SPSS الإصدار 27. أظهرت النتائج تفاوتاً في تقييم المشاركين للرقابة، حيث اعتُبرت التوجيهات المهنية للجهات المحاسبية الرسمية الأكثر تأثيراً (73.8%)، وأبدت بعض الإدارات التزاماً بالمسؤوليات البيئية والاجتماعية (67.5%) لتقييم الأداء و66.3% لتحمل الالتزامات البيئية)، مما يعكس موقفاً إيجابياً تجاه دمج البُعد البيئي ضمن الاستراتيجية الإدارية. أظهرت التحليلات الإحصائية أن المتوسط العام لمقياس الرقابة على الإفصاح البيئي بلغ 52.20 مع دلالة إحصائية عالية ($T_c = 4.194$, $P = 0.000$)، ما يؤكد وجود رقابة على الإفصاح البيئي بنسبة أهمية نسبية 62% كما بينت فترة الثقة عند مستوى 95% أن الأهمية النسبية الحقيقية يقع ضمن النطاق تتراوح بين 56.21% و67.8% ورغم وجود مستوى من الرقابة والتي تُسهم في تحسين جودة الإفصاح البيئي داخل المصنع، إلا أن هناك بعض جوانب القصور في الدور الرقابي لبعض الجهات، ولا سيما المراجعة الداخلية والخارجية. كما تؤكد النتائج على ضرورة تطوير معايير وتشريعات أكثر وضوحاً، بما يضمن اتساق الإفصاح البيئي بين الشركات ويعزز مستوى المصادقية لدى الأطراف ذات العلاقة. وبناء على ماتقدم فإن النتائج تدعم الفرضية الرئيسية للدراسة بوجود رقابة على الإفصاح البيئي داخل شركة الحديد والصلب، سواء كانت خارجية أو داخلية، بما يضمن الالتزام بالإفصاح عن المعلومات البيئية ويعزز المسؤولية البيئية واستدامة الأداء.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح البيئي، مصنع الحديد والصلب، الرقابة على الإفصاح البيئي، المراجعة الداخلية والخارجية.

Abstract

This study examines the effectiveness of environmental disclosure controls at the Iron and Steel Company by evaluating both internal management controls and the external controls conducted by the relevant authorities. The inquiry is motivated by the growing demand for accurate and transparent environmental information, amid persistently low compliance with disclosure requirements in Libya. Grounded in the hypothesis that effective internal and external controls enhance environmental disclosure and improve environmental performance, the study employed a questionnaire developed after an extensive literature review. Forty valid responses from financial department employees were analyzed using descriptive and quantitative methods, including means, standard deviations, and a T-test, with data processed through SPSS (version 27). The results revealed variation in respondents' assessments of control mechanisms. Professional guidelines issued by official accounting bodies were viewed as most influential

(73.8%). Certain departments also showed notable commitment to environmental and social responsibilities, indicating a positive managerial tendency toward integrating environmental considerations into strategic responsibilities. Statistical analysis showed a significant overall mean score of 52.20 for environmental disclosure control ($T_c = 4.194$, $P = 0.000$), with a relative importance of 62% and, the 95% confidence interval indicates that the true relative significance lies within the range of 56.21% to 67.8%". Although a certain level of oversight exists, contributing to the improvement of environmental disclosure quality within the factory, some deficiencies remain in the supervisory roles of specific bodies, particularly in both internal and external auditing. The findings further underscore the need to develop clearer standards and regulations to ensure consistency in environmental disclosure across companies and to enhance credibility with relevant stakeholders. Consequently, the results support the study's primary hypothesis, confirming that environmental disclosure oversight-whether internal or external-exists within the Iron and Steel Company, ensuring compliance with environmental reporting requirements while promoting.

Keywords: Environmental Disclosure ; Iron and Steel Factory ; Environmental Disclosure Oversight ; Internal and External Auditing.

المقدمة

أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح البيئي يتزايد منذ منتصف القرن الماضي، نتيجة اشتداد آثار التغيرات المناخية والتلوث الذي طال مختلف دول العالم دون تمييز بين الدول المتقدمة والنامية. فقد أسهمت الأنشطة الصناعية في إحداث خلل بيئي واضح بسبب سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي والأرباح دون مراعاة الآثار السلبية على البيئة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية. ومع اعتماد البشر والكائنات الحية على البيئة كضرورة للحياة، برزت الحاجة إلى إطار قانوني يضمن حماية البيئة وينظم مسؤولية الشركات عن أي ضرر بيئي ينشأ عن ممارساتها. ومن هذا المنطلق، فرضت العديد من الدول تشريعات تلزم الشركات بالامتثال للمعايير البيئية، وبالإعتراف بمسؤوليتها عن الأضرار الناجمة عن أنشطتها والإفصاح عن تكلفتها في تقاريرها المالية وغيرها من التقارير الموجهة لأصحاب المصلحة (Gray, Kouhy, & Lavers, 1995). ويأتي هذا الاهتمام في ظل الضغوط الدولية المتنامية الداعية إلى تعزيز الشفافية والمسؤولية البيئية، خاصة مع تفاقم قضايا التغير المناخي والتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية. وتتجسد الرقابة عبر آليات عدة تشمل مراجعة التقارير البيئية، التفتيش الدوري، والتحقق من شمولية ومصداقية المعلومات المعلنة، بما يضمن تزويد المستثمرين وأصحاب المصلحة ببيانات متكاملة تساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة (O'Dwyer, et al, 2005). .. ونتيجة لهذا التطور، ازدادت أهمية وجود نظام رقابي فعال—داخلي وخارجي—لمتابعة جودة الإفصاح البيئي. فالرقابة على الإفصاح البيئي تعد عملية منهجية تهدف إلى التحقق من دقة وموثوقية البيانات المتعلقة بالأداء البيئي للشركات، وكذلك من مدى التزامها بخطط وإجراءات الحد من التأثيرات البيئية السلبية، مما يعزز مبادئ الاستدامة وبضمن الامتثال للأنظمة. كما تساعد هذه الرقابة في الكشف عن المخاطر البيئية المحتملة وتمكين الشركات من اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة. تتم ممارسة الرقابة من خلال مستويين متكاملين: الرقابة الداخلية، التي تعتمد على وجود نظام رقابة داخلية فعال ومراجعة داخلية قادرة على تقييم جودة الإفصاح البيئي، والرقابة الخارجية التي تشرف عليها الجهات الحكومية والهيئات المهنية. ومن أبرز تلك الجهات ديوان المحاسبة ونقابة المحاسبين اللذان يلعبان دوراً محورياً في التحقق من التزام الشركات بالقوانين والتشريعات البيئية، والمساهمة في تطوير الأطر والمعايير التي تنظم الإفصاح البيئي وتسهيل تبني أفضل الممارسات الدولية. كما تسهم هذه الجهات في نشر الوعي البيئي وتشجيع ثقافة الشفافية والمساءلة بين الشركات والمستثمرين وأصحاب المصلحة. وبذلك أصبحت الرقابة على الإفصاح البيئي أداة استراتيجية تعكس الاتجاه العالمي نحو اقتصاد أكثر استدامة قائم على المسؤولية والتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. كما أن الالتزام بالإفصاح البيئي وفق المعايير الدولية لا يحقق فقط الامتثال القانوني، بل يعزز من القدرة التنافسية للمؤسسات ويحسن سمعتها ويقوي ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة بها، مما يجعل الإفصاح البيئي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة ودعم استمرارية الأعمال في الأسواق المحلية والدولية (Lozano & Huisingh, 2011; Global Reporting Initiative, 2021; European Commission, 2021).

مشكلة البحث

يمكن أن يكون الإفصاح البيئي إلزامياً أو طوعياً. فالإفصاح الإلزامي يفرض على الشركات الكشف عن معلومات بيئية وفقاً للمعايير المحاسبية والتشريعات القانونية الصادرة عن الجهات المختصة، ويلزمها بإدراج هذه المعلومات ضمن تقاريرها المالية أو عبر تقارير مستقلة بهدف تعزيز الشفافية وتمكين مستخدمي التقارير من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. أما الإفصاح البيئي الطوعي، فهو ما تقدمه الشركات بمبادراتها دون أي إلزام قانوني، رغبةً منها في تحسين صورتها وتعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة من خلال تزويدهم بمعلومات إضافية عن أدائها البيئي. ولضمان التزام الشركات بالحد الأدنى من الإفصاح الإلزامي، يصبح من الضروري وجود رقابة فعالة على المعلومات البيئية التي يتم الإفصاح عنها، بما يضمن

الشفافية والمصادقية ويساعد أصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات مبنية على بيانات صحيحة. كما يتطلب الأمر قيام الجهات الرقابية بعمليات تفتيش دورية للتأكد من التزام الشركات بالمعايير البيئية والإفصاح عن أنشطتها وبياناتها البيئية. فحين تدرك الشركات أن أداءها البيئي محل متابعة وتقييم، فإنها تسعى إلى تحسينه والإفصاح عنه بصورة أكثر دقة وانتظاماً. وباختصار، تُعد الرقابة على الإفصاح البيئي عنصراً أساسياً لضمان الشفافية والمساءلة وتحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك تعاوناً بين الشركات والجهات الرقابية والمجتمع المدني لإرساء نظام رقابي فعال يساهم في تحديد المخاطر البيئية والحد منها، بما يؤدي إلى حماية البيئة والمحافظة على مواردها. وتحمل الإدارة مسؤولية الرقابة الداخلية على الإفصاح البيئي، بما يشمل متابعة التكاليف المتعلقة بمعالجة الأضرار البيئية التي تتسبب فيها الشركة، إضافة إلى الآثار البيئية الإيجابية والسلبية الناتجة عن أنشطتها. وبناءً على ذلك، يتعين على الإدارة تبني استراتيجيات فعالة للحد من الآثار السلبية للأنشطة الصناعية وتحسين الأداء البيئي، إلى جانب دعم نظم الرقابة البيئية الداخلية. كما تقع على عاتقها مسؤولية إعداد وتطوير تقارير إفصاح بيئي دقيقة وشاملة توفر معلومات موثوقة لأصحاب المصلحة، بما يتيح للمستثمرين والمجتمع المدني والجهات الرقابية تقييم مدى التزام الشركة بالمعايير البيئية واتخاذ القرارات المناسبة استناداً إلى بيانات واضحة وشفافة. وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في التحقق من مدى فعالية الرقابة على الإفصاح البيئي، سواء كانت رقابة خارجية تمارسها الجهات المختصة أو رقابة داخلية تقوم بها إدارة المصنع، بما يساهم في تعزيز التزام الإدارة بالمسؤولية البيئية والاستدامة من خلال تبني استراتيجيات للحد من الآثار البيئية السلبية وتحسين الأداء البيئي للمصنع.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تزايد الاهتمام بالمعلومات البيئية وارتفاع الطلب عليها من قبل مستخدمي التقارير، مما يجعل الدقة والموضوعية والشفافية عوامل أساسية لتحسين جودة الإفصاح البيئي. ورغم صدور العديد من التشريعات البيئية في ليبيا بهدف الحد من التلوث وحماية البيئة، إلا أن الواقع يكشف عن ضعف التزام الشركات بالإفصاح البيئي سواء ضمن التقارير المالية أو عبر تقارير مستقلة. وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لتقديم دليل عملي حول مدى فعالية الرقابة على التزام الشركات بالإفصاح البيئي، بالإضافة إلى الكشف عن موقف الإدارة تجاه المسؤولية والاستدامة البيئية، مما يساهم في تعزيز مستوى الشفافية ومصادقية البيانات المقدمة لأصحاب المصلحة. كما تبرز أهمية الدراسة من الناحية الأكاديمية، إذ تساهم في سد فجوة في الأدبيات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح البيئي والرقابة عليه، وتدعم الفهم العلمي والتطبيقي لدور الإفصاح البيئي في تعزيز الشفافية المؤسسية واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية الرقابة على الإفصاح البيئي في مصنع الحديد والصلب، وذلك من خلال فحص مدى وجود رقابة خارجية من الجهات المختصة للتأكد من التزام المصنع بالكشف عن المعلومات البيئية الجوهرية المرتبطة بتكاليف وآثار أنشطته البيئية، سواء كانت إيجابية أم سلبية، ضمن إطار الإفصاح الإلزامي والطوعي. كما تسعى الدراسة إلى التعرف على مدى وجود رقابة داخلية تمارسها إدارة المصنع فيما يتعلق بالمسؤولية البيئية، واستراتيجياتها الهادفة إلى الحد من الآثار البيئية السلبية وتحسين الأداء البيئي. إضافة إلى ذلك، تتناول الدراسة مدى اهتمام الإدارة بإعداد تقارير إفصاح بيئي دقيقة وموثوقة والرقابة عليها بما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتدعم مبادئ التنمية المستدامة.

فروض الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة وأهدافها، تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: توجد رقابة فعالة على الإفصاح البيئي بمصنع الحديد والصلب، سواء كانت رقابة خارجية من الجهات المختصة أو رقابة داخلية من قبل إدارة المصنع، بما يساهم في ضمان الالتزام بالإفصاح عن المعلومات البيئية المهمة وتعزيز تحمل الإدارة لمسؤولياتها البيئية واستدامة أداؤها.

الدراسات السابقة

يرتكز الإفصاح البيئي الفعال على محورين رئيسيين. يمثل المحور الأول في التزام الإدارة بالمسؤولية البيئية من خلال تبني استراتيجيات واضحة تهدف إلى الحد من الأضرار البيئية وتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، ويشمل ذلك تفعيل آليات الرقابة الداخلية التي تضمن موثوقية البيانات البيئية، وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة، وتكفل الامتثال للمعايير القانونية والمحاسبية المتعلقة بدمج المحاسبة البيئية ضمن الأنظمة المحاسبية التقليدية. ويساهم الالتزام بهذه المرتكزات في تحسين الأداء المالي والتنافسي للشركات عبر خفض التكاليف البيئية، وتجنب العقوبات، ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية. أما المحور الثاني فيتعلق بوجود رقابة خارجية فعالة من الجهات المختصة للتحقق من دقة ومصادقية البيانات المتعلقة بالأداء البيئي للشركات، ومدى التزامها بالإفصاح عن المعلومات البيئية الجوهرية المرتبطة بتكاليف وآثار أنشطتها البيئية. كما تشمل هذه الرقابة متابعة تطبيق خطط وإجراءات الحد من التأثيرات البيئية السلبية بما يعزز مبادئ الاستدامة ويضمن الالتزام بالأنظمة والتشريعات البيئية. وتساعد الرقابة الخارجية كذلك في الكشف المبكر عن المخاطر البيئية وتمكين الشركات من اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة. وقد تناولت العديد من الدراسات هذه الأسس من زوايا مختلفة؛ إذ ركز بعضها على الرقابة البيئية، بينما اهتمت دراسات أخرى بدور المراجعين الداخليين والخارجيين، إضافة إلى بحوث تناولت تأثير الحوكمة وثقافة المنظمة والقيادة الإدارية في جودة الإفصاح البيئي. ففي دراسة الأفندي وآخرون (2011) تمثل الهدف الرئيسي لها في تحديد

مدى مساهمة أجهزة الرقابة الداخلية في تقييم الأداء البيئي داخل المنشآت الصناعية في الموصل، من خلال فحص الرقابة على تخطيط الأداء البيئي وتنفيذ الأنشطة والإفصاح عنها، مع دراسة أثر حجم الكادر ونوعيته على فعالية التقييم. اعتمدت الدراسة على استبانة موزعة على عدد من المنشآت الصناعية. أظهرت النتائج أن الرقابة على تخطيط الأداء البيئي ضعيفة ولا تشمل تدقيقاً كافياً لكفاءة الخطط وفعاليتها، في حين أن الرقابة على تنفيذ الأنشطة البيئية أفضل وأكثر فاعلية. كما تبين أن كواادر الرقابة الداخلية تؤدي دوراً مهماً، لكنها تفتقر إلى التخصصات البيئية الضرورية. في حين استهدفت دراسة إبراهيم (2012) التعرف على مدى إمكانية قيام المراجع الخارجي الليبي بمراجعة الأنشطة البيئية للمنشآت الليبية في إطار عمليات المراجعة التي يقوم بها. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي-الاستنباطي بوصفه المنهج الأنسب لاستقصاء الواقع المهني وتحليل المعطيات النظرية والعملية ذات الصلة. وتوصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من الإصدارات المهنية ذات الصلة بالمراجعة والمحاسبة البيئية، في حين لا توجد معايير مهنية ليبية متخصصة في هذا المجال. كما أظهرت النتائج أن المراجع الخارجي الليبي يمتلك إلماماً جيداً بأهداف المراجعة البيئية، ووعياً بالممارسات التي تندرج ضمن نطاقها، رغم غياب الإطار المهني المحلي المنظم لهذه الممارسات. كما حاولت دراسة باعاجه (2012) استكشاف وجهات نظر المراجعين الداخليين في شركات الإسمنت بالمملكة العربية السعودية تجاه المراجعة البيئية، وكذلك التعرف على الصعوبات التي تواجههم سواء تلك المرتبطة بالسياسات والقوانين البيئية، أو الصعوبات الناشئة عن إدارة المنشأة، أو تلك المتعلقة بعمليات المراجعة الداخلية ذاتها عند تنفيذ المراجعة البيئية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهجين الاستقرائي والوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها. وتوصلت النتائج إلى أن مسؤولية المراجعة البيئية تقع على عاتق كلٍّ من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي معاً، الأمر الذي يتطلب تعاوناً وتكاملاً بين الجهتين لضمان فعالية المراجعة البيئية وشمولها. كما أشارت النتائج إلى أن تنفيذ المراجعة البيئية على نحو فعال يستلزم أن يقوم بها فريق عمل متعدد التخصصات، نظراً لتعدد الجوانب الفنية والبيئية والمحاسبية المرتبطة بها. كما أن دراسة قرقد (2013) هدفت إلى قياس موقف الإدارة في الشركات الصناعية الليبية تجاه المسؤولية البيئية، وتحليل الأسباب التي تدفعهم إلى عدم الإفصاح البيئي، مع الأخذ في الاعتبار أن القرار النهائي بشأن المسؤولية البيئية والإفصاح عنها يُتخذ غالباً من قبل أعضاء مجلس الإدارة، كونهم صناع القرار والمسؤولين عن تحديد السياسات البيئية داخل شركاتهم. كما تناولت الدراسة كيفية وحجم الإفصاح البيئي الذي يعكس مسؤوليات الإدارة عن الأنشطة البيئية. وأظهرت نتائج الدراسة أن المديرين في الشركات الصناعية الليبية يدركون المسؤولية البيئية الملقة على عاتقهم، غير أنهم يرون أن هناك عدداً من الأسباب التي تحول دون قيامهم بالإفصاح البيئي. ومن أبرز هذه الأسباب هي غياب المعايير المطلوبة من قبل نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين وجهاز المراجعة المالية في مجال الإفصاح البيئي ونقص المعايير المطلوبة من الجهات الرقابية المختصة مثل الهيئة العامة للبيئة ووزارة الصناعة. بالإضافة إلى افتقار الشركات إلى البحوث الأكاديمية والدراسات العلمية التي تعالج المسؤولية البيئية والإفصاح البيئي. أما دراسة اشميله (2014) فقد سعت إلى التعرف على مدى إدراك المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم المراجعة الاجتماعية ومستوى تطبيقه لهذا المفهوم في الممارسة المهنية، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين بعض الخصائص الشخصية والمهنية للمراجع ومدى إدراكه لهذا المفهوم. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لتحليل آراء الممارسين واستقراء واقع تطبيق المراجعة الاجتماعية في البيئة الليبية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المحاسبين القانونيين في ليبيا يمتلكون إدراكاً واضحاً لمفهوم المراجعة الاجتماعية، إلا أنهم لا يقومون بتطبيقها فعلياً عند فحص البيانات المالية ضمن عملية المراجعة الشاملة. كما بينت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الخارجي لمفهوم المراجعة الاجتماعية وكلٍّ من المؤهل العلمي، ومدة الخبرة، ونوعية الشهادات المهنية التي يحملها المراجع. وهدفت دراسة عبدالحفيظ (2014) إلى بيان دور المراجع الخارجي في مراجعة الأداء البيئي للشركات بما يتوافق مع بيئة الأعمال المصرية. وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن مفهوم المراجعة البيئية لا يزال غير واضح لدى الجهات المعنية بعملية المراجعة في مصر. في المقابل، أظهرت النتائج وجود اتفاق بين مختلف الأطراف المهتمة بالمراجعة البيئية حول مسؤولية المراجع الخارجي عن التحقق من مدى التزام الشركات بالقوانين البيئية. كما قدّمت الدراسة عدداً من التوصيات، أهمها ضرورة قيام الجهات التشريعية في مصر بإجراء تعديلات على القوانين المرتبطة بمهنة المحاسبة والمراجعة، بما يفرض على الشركات الصناعية الإفصاح عن أدائها البيئي بشقيه المالي وغير المالي. وسعت دراسة العربي والمقرّيف (2017) إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي من خلال دراسة ميدانية على الشركات النفطية التابعة للمؤسسة الوطنية للبيئة للنفط الواقعة في المنطقة الشرقية، بالإضافة إلى دراسة مدى توفر الشهادات الأكاديمية والمهنية للمراجعين الداخليين للقيام بهذا الدور بفعالية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال استعراض الأدبيات النظرية للمراجعة البيئية، إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي من خلال الدراسة الميدانية للمراجعين الداخليين في الشركات النفطية موضوع البحث. وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية لا تلعب دوراً فعالاً في تقييم الأداء البيئي في الشركات النفطية محل الدراسة، كما أظهرت النتائج أن المراجعين الداخليين يفتقرون إلى الشهادات المهنية اللازمة لأداء مهام المراجعة البيئية بكفاءة. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير المراجعة البيئية وتأهيل المراجعين الداخليين في مجال المراجعة البيئية بما يعزز قدرتهم على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى إجراء مزيد من الدراسات والبحوث لتعزيز المعرفة والتطبيق العملي في هذا المجال. وتاولت دراسة عامر والمزوعي (2017) مجالات وطرق مساهمة المراجع البيئي في تحقيق التنمية المستدامة من منظور حماية البيئة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وباستخدام دراسة حالة للمؤسسة الوطنية للنفط الليبية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة وترابط واضح بين المراجعة البيئية والتنمية المستدامة، حيث تسهم المراجعة البيئية في تعزيز الالتزام

بالممارسات البيئية المستدامة وتحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي وحماية البيئة. كما أشارت النتائج إلى وجود صعوبات تواجه المراجعين عند تنفيذ عمليات المراجعة البيئية، مما يحد أحياناً من فعالية هذه العمليات في دعم أهداف التنمية المستدامة. في حين حاولت دراسة المحجوب وأبو شعالة (2017) تسليط الضوء على دور وظيفة المراجعة الداخلية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك في ظل الجهود الرامية إلى تطوير وتحسين الأداء البيئي والاجتماعي لمصنع الحديد والصلب في ليبيا. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لتحليل واقع المراجعة الداخلية وتحديد مدى إسهامها في دعم التنمية المستدامة داخل المؤسسات الصناعية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مصنع الحديد والصلب يقوم بقياس والإفصاح عن أدائها الاقتصادي والاجتماعي بدرجة متوسطة، مما يشير إلى وجود توجه نحو إدماج أبعاد الاستدامة في أنشطتها وإن كان بمستوى محدود. كما أظهرت النتائج أن الأنشطة التي تمارسها المراجعة الداخلية تسهم بشكل ملموس في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تعزيز الشفافية، وتحسين كفاءة الأداء، ودعم الالتزام بالمسؤوليات البيئية والاجتماعية للمؤسسة. وهدفت دراسة احميدة (2019) إلى تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة المختلفة وممارسات الإفصاح البيئي في السياق الليبي، بالإضافة إلى تحديد الإطار النظري الأنسب لتفسير هذه العلاقة. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء وتحليل أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وذلك بهدف بناء تصور علمي متكامل حول طبيعة هذه العلاقة في البيئة الليبية. أسهمت الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بحوكمة الشركات في ليبيا، من خلال تسليط الضوء على الآليات المختلفة للحوكمة التي يُحتمل أن تؤثر في ممارسات الإفصاح البيئي، حيث شملت هذه الآليات خصائص مجلس الإدارة، واللجان النوعية المنبثقة عنه، فضلاً عن أنماط هيكل الملكية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مجلس الإدارة يُعد من أبرز الآليات الرئيسة للحوكمة التي يمكن أن تؤثر في الأداء والإفصاح البيئي لمنظمات الأعمال. إذ يُرجح أن يسهم المجلس في مواءمة سلوك المؤسسة مع مصالح أصحاب المصلحة، بما يعزز قبولها الاجتماعي، وذلك من خلال تبني سياسات تُعنى بحماية حقوقهم وتلبية احتياجاتهم، إلى جانب اعتماد استراتيجيات للإفصاح البيئي والاجتماعي كوسيلة لتعزيز الشفافية وبناء الثقة وفتح قنوات تواصل فعالة مع مختلف الأطراف ذات العلاقة. وسعت دراسة النعاس (2020) إلى تحليل وتفسير التحديات التي يواجهها ديوان المحاسبة الليبي في ممارسته للرقابة على الجوانب البيئية، وذلك من خلال استعراض طبيعة هذه الصعوبات وأسبابها، وقد ركزت الدراسة على تبيان مدى جاهزية الديوان وقدرته المؤسسية والبشرية على أداء دوره في هذا المجال الحيوي، ولا سيما في ظل تزايد الاهتمام بالبيئة ومتطلبات التنمية المستدامة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود ضعف واضح في منظومة إدارة الرقابة البيئية داخل الديوان، إذ تبين عدم توفر خطة استراتيجية أو إطار توجيهي شامل يمكن الاسترشاد به عند إعداد برامج الرقابة البيئية وتنفيذها. كما كشفت الدراسة عن نقص ملحوظ في العناصر البشرية المؤهلة، حيث يعاني الديوان من قلة الخبرات المتخصصة وضعف المهارات الفنية المرتبطة بعمليات التدقيق والرقابة البيئية. إضافة إلى ذلك، أشارت النتائج إلى محدودية برامج التدريب والتأهيل المتاحة للمراقبين، الأمر الذي ينعكس سلباً على قدرتهم في إجراء عمليات الرقابة البيئية بكفاءة وفعالية. وهدفت دراسة الديباني (2021) إلى تحليل وتقييم دور المراجعين بديوان المحاسبة الليبي في مراجعة البعد البيئي ضمن تقارير التنمية المستدامة للمنشآت الاقتصادية الليبية، وذلك من خلال دراسة ميدانية تطبيقية. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لدراسة الظواهر قيد البحث وتحليلها وفق معطيات واقعية وكمية. أظهرت نتائج البحث وجود ترابط وثيق بين المراجعة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المتعددة؛ الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية، ويُعزى ذلك إلى تزايد الاهتمام العالمي بالقضايا البيئية والتوجه نحو تبني مفاهيم التنمية المستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية. كما بينت النتائج وجود اهتمام ملموس لدى المراجعين بديوان المحاسبة الليبي بتقييم الأداء البيئي للمنشآت الاقتصادية، غير أن هذا الاهتمام لا يصاحبه إلمام كافٍ بأساليب القياس والإفصاح البيئي المعتمدة دولياً. وعلى الرغم من وجود دور فعلي للمراجعين بديوان المحاسبة في تقييم الأداء البيئي دعماً لتحقيق التنمية المستدامة بالمنشآت الاقتصادية الليبية، إلا أن هذا الدور يظل نسبياً ومحدوداً، ولا يرتقي إلى المستوى المطلوب. ويُعزى ذلك إلى ضعف المعرفة المتخصصة لدى المراجعين في مجالات المراجعة البيئية والاجتماعية، فضلاً عن محدودية الاطلاع على المعايير والإصدارات الدولية ذات الصلة بالمراجعة البيئية. وتناولت دراسة صوان والغليظ (2022) استكشاف دور نظام الرقابة الداخلية في تطبيق متطلبات الأداء البيئي، وذلك من خلال دراسة ميدانية أجريت على الشركات النفطية التابعة للمؤسسة الوطنية للبيئة للنفت، من وجهة نظر المراجعين الخارجيين. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من المراجعين الخارجيين للشركات النفطية بهدف استقصاء آرائهم حول مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في تطبيق متطلبات الأداء البيئي داخل الشركات النفطية الليبية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن نظام الرقابة الداخلية يعاني من ضعف في تطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي في الشركات النفطية الليبية، كما تبين انخفاض مستوى إدراك المراجعين الداخليين لإجراءات ومتطلبات تقييم الأداء البيئي وأهمية تطبيقها في بيئة العمل النفطية. وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء مراكز رقابية متخصصة تُعنى بمراقبة الأداء البيئي ومتابعة التأثيرات البيئية لأنشطة الشركات النفطية، إضافة إلى العمل على تطوير الوعي والمفاهيم البيئية لدى العاملين من خلال تنظيم الدورات التدريبية والندوات العلمية، وتشجيع المشاركة في الملتقيات التي تتناول القضايا والتأثيرات البيئية. كما هدفت دراسة ابوستالة (2022) إلى التعرف على أثر رقابة الجهات الحكومية وغير الحكومية على مدى التزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح البيئي، وانعكاس ذلك على جودة القوائم المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لدراسة العلاقة بين المتغيرات محل البحث. وقد صُممت استبانة محكمة وفق مقياس ليكرت الخماسي لتكون الأداة الرئيسة لجمع البيانات الأولية والمعلومات الإحصائية اللازمة من مجتمع الدراسة، والمتمثل في جميع شركات الإسمنت الليبية. وقد استهدفت الدراسة

العاملين في الأقسام المالية وأقسام المراجعة الداخلية داخل تلك الشركات. ونظرًا لصغر حجم مجتمع الدراسة، فقد اعتمد الباحث أسلوب المسح الشامل، حيث تم توزيع (90) استمارة على جميع أفراد المجتمع. وبعد منح المشاركين فترة زمنية كافية للإجابة على أسئلة الاستبانة، تم استلام (83) استمارة صالحة للتحليل بنسبة استجابة بلغت (90.22%). وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لرقابة الجهات الحكومية وغير الحكومية على مدى التزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح البيئي، مما ينعكس إيجاباً على جودة القوائم المالية لتلك الشركات. أما دراسة Khan et al (2022) فهدفت إلى تحليل تأثير تعزيز القدرة الإدارية للمدير التنفيذي على ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية في الشركات الصينية. أجريت الدراسة على الشركات الصينية المدرجة للفترة 2010-2019، أظهرت النتائج أن قدرة المدير التنفيذي الإدارية تؤثر إيجابياً على ممارسات الاستدامة الشاملة، كما أن الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية ترتفعان مع زيادة قدرة المدير التنفيذي. وقد ظلت النتائج متينة بعد إجراء اختبارات تجريبية بديلة، وتبرز الدراسة العلاقة بين مهارات الإدارة وأداء الاستدامة، موضحة أثر كل ركيزة من ركائز الاستدامة بشكل منفصل، مما يوفر رؤية قيمة للممارسين حول دور القدرات الإدارية في دعم ممارسات الاستدامة. واستعرضت دراسة Lu et al (2025) تأثير الإفراط في ثقة المديرين على إفصاح الشركات عن المعلومات البيئية، مع التركيز على كيفية حدوث هذا التأثير. استندت الدراسة إلى 32,191 ملاحظة سنوية لشركات صينية خلال الفترة من 2008 إلى 2022، وأظهرت النتائج أن الإفراط في ثقة المديرين يؤدي إلى تقليل مستوى الإفصاح عن المعلومات البيئية، وبالتالي كشف تحليل البيانات أن الإفراط في الثقة يقلل من الإفصاح نتيجة المبالغة في تقدير القدرة على التحكم في المخاطر والتقليل من أهمية أصحاب المصلحة. كما أظهر التحليل الإضافي أن الضغوط الخارجية الناجمة عن التنظيم الحكومي ورقابة وسائل الإعلام ومتابعة المستثمرين المؤسسيين تساهم بفعالية في التخفيف من هذا التأثير السلبي، مع التأكيد على قيمة الإفصاح عن المعلومات البيئية والدور المعدل للإفراط في الثقة لدى المديرين. وهدفت دراسة بريك وآخرون (2023) إلى تطوير أنظمة الرقابة والمراجعة البيئية الداخلية في المنشآت الصناعية من خلال وضع معيار مرجعي أمثل لاستخدام مصادر الطاقة يوازن بين الكفاءة الاقتصادية والحفاظ على البيئة. اعتمدت الدراسة على نموذج تحليلي يستخدم أساليب دعم القرار متعددة المعايير مثل التحليل الهرمي (AHP) وتحليل التكلفة والعائد (CBA) لتحديد أفضل بدائل الطاقة من حيث الجدوى الاقتصادية والأثر البيئي. تم تطبيق النموذج على صناعات البتروكيماويات والأسمنت في مصر باعتبارهما من أكثر القطاعات استهلاكاً للطاقة. وأظهرت النتائج أن النموذج المقترح يتيح تحديد مستوى مرجعي مثالي لاستخدام الطاقة وبحقق التنمية المستدامة، ويسهم في تحسين كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وضبط الأداء الفعلي لاستهلاك الطاقة في المنشآت الصناعية. ينما حاولت دراسة الشبلي (2024) التعريف بالإفصاح البيئي وقياس مدى إدراك شركة الاتحاد العربي للمقاولات لأهميته، إضافة إلى تحديد أبرز المعوقات التي تواجهها في هذا المجال. اعتمد الباحث على المنهج الميداني من خلال توزيع (64) استبانة على موظفي الإدارة المالية، تم تحليل (52) منها باستخدام برنامج SPSS. توصلت الدراسة إلى أن الشركة تدرك أهمية الإفصاح البيئي وتولي اهتماماً واضحاً بقضايا التلوث، إذ أنشأت إدارات خاصة بالبيئة وتراعي التكاليف البيئية عند إعداد القوائم المالية والموازنات الرأسمالية. ومع ذلك، تواجه الشركة معوقات أبرزها: نقص المعلومات وضعف الوعي بالمحاسبة البيئية، وعدم تطوير الأنظمة المحاسبية، وصعوبة تحديد التكاليف البيئية. أوصت الدراسة بضرورة رفع كفاءة العاملين، وتنظيم دورات تدريبية، وتطوير الأنظمة المحاسبية، وإدماج مفاهيم المحاسبة البيئية في البرامج التعليمية الجامعية. في حين هدفت دراسة Yan et al (2024) إلى استكشاف كيفية تأثير الرقابة الداخلية على إفصاح الشركات عن المعلومات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، باستخدام بيانات شركات الأسهم الصينية من فئة A خلال الفترة من 2009 إلى 2021. وتظهر النتائج وجود ارتباط إيجابي قوي بين جودة الرقابة الداخلية وإفصاح الشركات عن معلومات البيئة والاجتماعية وحوكمة الشركات، ولا سيما أن جودة الرقابة الداخلية تؤثر بشكل ملحوظ على الإفصاح عن معلومات حوكمة الشركات، علاوة على ذلك، أظهرت النتائج أن العلاقة بين جودة الرقابة الداخلية وإفصاح الشركات عن معلومات المعلومات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات تتأثر إيجابياً وبشكل ملحوظ باهتمام وسائل الإعلام، حيث يكون لتقييمات الإعلام السلبية تأثير قوي على الشركات. وتناولت دراسة Liem (2024) تأثير اتجاهات المديرين التنفيذيين نحو البيئة على اختيار استراتيجية الإنتاج الأخضر، وتطبيق المحاسبة الإدارية البيئية، وتحقيق الميزة التنافسية الخضراء. أجريت هذه الدراسة في فيتنام، وشملت عينة مكونة من 234 شركة صناعية متوسطة وكبيرة. واقتصر اختيار العينة على الشركات المتوسطة والكبيرة لأنها تمتلك موارد مالية كافية لتشغيل وظائف تسويقية ومحاسبية إدارية مستقلة. استخدمت الدراسة نموذج المعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية لاختبار الفرضيات. وقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومباشر ذي دلالة إحصائية لاتجاهات المديرين نحو البيئة على كل من اختيار استراتيجية الإنتاج الأخضر وتطبيق المحاسبة الإدارية البيئية، مما يؤدي بدوره إلى تحقيق ميزة تنافسية خضراء. تُبرز هذه الدراسة تطبيق نظرية المستويات العليا في مجال المحاسبة الإدارية، وتؤكد الدراسة على أن التوافق بين توجهات المديرين البيئية، والاستراتيجيات، وتطبيق المحاسبة الإدارية البيئية يساهم في تعزيز القدرة التنافسية المستدامة للمؤسسات على المدى الطويل. كما قامت دراسة (Khalid and Rawat 2025) بتقييم تأثير التزام الإدارة العليا على جودة الإفصاحات البيئية. ولتحقيق ذلك، تم تطوير مؤشر شامل للإفصاح البيئي استناداً إلى تقرير المسؤولية والاستدامة المؤسسية (BRSR) لأكبر الشركات المدرجة في الهند، بهدف قياس مستوى جودة الإفصاحات. أظهرت النتائج أن الشركات التي لديها لجان متخصصة على مستوى مجلس الإدارة تُعنى بالبيئة والاستدامة تحقق أداءً أفضل في الإفصاحات البيئية. وتظل هذه العلاقة قائمة حتى بعد أخذ الاختلافات في الإفصاح بين الشركات الناتجة عن ملكية الشركة بعين الاعتبار.

اما دراسة (Lu et al., 2025) حاولت ان تستكشف اثر الثقة المفرطة لدى المديرين على إفصاح الشركات عن المعلومات البيئية باستخدام 32,191 ملاحظة سنوية لشركات صينية خلال 2008-2022. وتشير النتائج إلى أن الثقة المفرطة تؤثر سلباً على الإفصاح البيئي، من خلال المبالغة في تقدير قدرة المديرين على التحكم في المخاطر والتقليل من أهمية أصحاب المصلحة. كما تبين أن الضغوط الخارجية للحكومة، مثل التنظيمات الحكومية ووسائل الإعلام ومتابعة المستثمرين المؤسسيين، تخفف من هذا التأثير السلبي. وتؤكد الدراسة أيضاً الأهمية القيمة للإفصاح البيئي والدور التعديلي للثقة المفرطة لدى المديرين، مسلطة الضوء على أهمية الرقابة الخارجية في تعزيز الشفافية والمسؤولية البيئية، خصوصاً في الدول النامية. واستناداً إلى بيانات لوحة (Panel Data) للشركات المدرجة في سوق الأسهم الصيني (A-share) خلال الفترة من 2009 إلى 2021 وهذفت دراسة (Gan et al., 2025) إلى تحليل تأثير التدقيق البيئي على أداء الشركات في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وآلياته الداخلية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن التدقيق البيئي يعمل على تحسين الاداء البيئي عبر آليات الكبح والتنظيم والرقابة، ويعزز مصداقية الإفصاح البيئي، وينظم إدارة الشركات من خلال الحد من المخالفات، كما يقوّي دور الرقابة العامة ويحفز وسائل الإعلام على متابعة أداء الشركات البيئي. كما فحصت دراسة (Costa and Solomon, 2025) أثر الثقافة المؤسسية على الأداء البيئي باستخدام بيانات من 7199 ملاحظة لشركات خلال الفترة 2002-2018. أظهرت النتائج أن الثقافة المؤسسية القوية تحسن الأداء البيئي، خاصة من خلال تقليل الانبعاثات الكيميائية السامة، وأن المعايير الثقافية المتعلقة بالابتكار والجودة والعمل الجماعي، بالإضافة إلى الثقافة الموجهة نحو التكنولوجيا، لها تأثير أكبر في هذا التحسن. كما وجد أن كفاءة الإدارة ووجود ملكية مؤسسية قوية يعززان العلاقة بين الثقافة المؤسسية والأداء البيئي. إضافةً إلى ذلك تبين أن الشركات ذات الثقافة القوية تنفذ استراتيجيات لتقليل المكونات غير المتوقعة للانبعاثات، وأن هذا الأداء البيئي المحسن ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للشركات. وتبرز الدراسة أهمية الثقافة المؤسسية كعامل محدد لاستدامة الشركات وممارساتها الأخلاقية. وسعت دراسة (Barbedo et al., 2025) إلى التعرف على آراء الرؤساء التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة حول الاستدامة البيئية وتغير المناخ، مع التحقيق في كيفية ارتباط خصائصهم الديموغرافية والمهنية بمواقفهم. تم تحليل 761 تعليقاً مأخوذاً من صفحة المنتدى الاقتصادي العالمي على LinkedIn، حيث تم استخدام تحليل المشاعر عبر نموذج BERT لتقييم المواقف وتحديد الموضوعات ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام أخطاء معيارية قوية للتغيرات لتقدير العلاقات بين المتغيرات. وأظهرت النتائج أن أعضاء مجالس الإدارة والقادة الإناث يميلون إلى تبني مواقف أكثر إيجابية تجاه الاستدامة، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد متابعي القائد وميله الإيجابي نحو القضايا البيئية. توفر هذه النتائج تحليلاً شاملاً لوجهات نظر صانعي القرار، وتدعم استراتيجيات وخطط التفاعل الفعال والسياسات الموجهة لهؤلاء أصحاب النفوذ. وتتناول دراسة (Khan et al., 2025) أثر مواقف القيادة البيئية على صياغة وتنفيذ السياسات الخضراء، وتحسين البيئة المؤسسية، وتعزيز الاقتصاد الأخضر في الشركات بالدول النامية، مع التركيز على الدور الوسيط للسياسات الخضراء. أظهرت النتائج أن المواقف البيئية للقادة تؤثر بشكل مباشر على تطوير السياسات الخضراء وتطبيقها داخل المنظمة، كما تساهم في تحسين البيئة المؤسسية ودعم الاقتصاد الأخضر. وأكدت النتائج أيضاً أن السياسات الخضراء تلعب دوراً وسيطاً مهماً في تحقيق هذه الأهداف، ما يبرز أهمية المبادرات الخضراء الاستباقية التي يقوم بها القادة لتعزيز الاستدامة المؤسسية على المدى الطويل والمساهمة في الازدهار الاقتصادي العام. كما تقدم الدراسة مساهمات نظرية في مجالي القيادة التحويلية والتنمية المستدامة، موضحة كيف يمكن للممارسات القيادية الفعالة دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما سعت دراسة (Xiaoyu et al., 2025) إلى تحليل أثر آليات التدقيق البيئي الحكومي على جودة البيئة، وكذلك الآليات التي يعمل من خلالها. أظهرت النتائج أن التدقيق البيئي الحكومي يساهم في تحسين الجودة البيئية الشاملة، وتشير اختبارات التباين إلى أن تأثير التدقيق البيئي على الجودة البيئية الشاملة يكون أكبر في حال انخفاض مستوى المنافسة بين الحكومات، وتحسن الوضع المالي، وضعف البيئة المؤسسية. توفر هذه الدراسة أدلة تجريبية لفهم دور التدقيق البيئي الحكومي ووظيفته في الحوكمة. وحاولت دراسة (Lerner and Osgood, 2025) الاجابة عن الاسئلة التالية ما مدى اهتمام قادة الشركات الأمريكية بالقضايا البيئية؟ وهل تنعكس مواقفهم في سياسات الشركات المناخية؟ باستخدام بيانات عن المساهمات الفردية للمرشحين السياسيين الداعمين للقضايا البيئية، قامت هذه الدراسة بتطوير مقياس تقريبي لوجهات النظر البيئية الشخصية لأعضاء مجالس إدارة الشركات العامة. اوضحت النتائج ان مجالس إدارة الشركات الأمريكية اصبح أكثر اهتماماً بالقضايا البيئية مع مرور الوقت، على الرغم من وجود تفاوت كبير في عدد المديرين البيئيين بين الصناعات المختلفة وداخلها، وبأخذ المصالح الاقتصادية والضغوط الخارجية في الاعتبار، كما اظهرت النتائج ان الشركات التي يديرها مديرون ذوو توجهات بيئية أكثر ميلاً لاتخاذ قرارات تعزز العمل المناخي داخلياً—مثل الإبلاغ العام عن الانبعاثات، وتوظيف مسؤولي الاستدامة. وترتبط المعتقدات البيئية لأعضاء مجلس الإدارة بشكل قوي بالعمل المناخي المؤيد، مما يشير إلى أن الطريق نحو الاستدامة المؤسسية يمر عبر غرفة الاجتماعات الخاصة بالمجلس. بناءً على الدراسات السابقة يتضح أن الرقابة على الإفصاح البيئي سواء كانت رقابة خارجية تمارسها الجهات المختصة أو رقابة داخلية تقوم بها إدارة المصنع يشكلان عوامل حاسمة في تعزيز الشفافية البيئية والإفصاح البيئي وتحسين أداء الشركات في هذا المجال، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بالرقابة والمراجعة البيئية والإفصاح البيئي، والقيادة البيئية في الدراسات السابقة، إلا أن هناك فجوات بحثية واضحة تتمثل في قصور ملحوظ في الدراسات التي تعالج العلاقة بين الرقابة البيئية وتوجهات الإدارة الداخلية تجاه المسؤولية والاستدامة البيئية؛ إذ انصب تركيز معظم الأبحاث على فحص أثر الرقابة أو الإفصاح البيئي بصورة منفصلة، دون تحليل متكامل يوضح كيف تسهم الرقابة الحكومية أو المهنية في تشكيل توجهات

الإدارة وسلوكها نحو الالتزام البيئي والاستدامة البيئية، ويزداد هذا القصور وضوحاً في سياقات الدول النامية، حيث تتركز غالبية الدراسات في اقتصادات متقدمة تختلف فيها طبيعة الرقابة والإفصاح عن الدول النامية. ومن ثم تبرز الحاجة إلى دراسات ميدانية في بيئات الدول النامية بما فيها ليبيا لفهم مدى تأثير الرقابة البيئية على مواقف الإدارة من الاستدامة البيئية وممارساتها البيئية بصورة أكثر واقعية وشمولاً.

الإطار العملي للدراسة

بعد جمع بيانات الدراسة تمت مراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، وقد استخدمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة والتي تتألف مما يلي:

- ✓ مقاييس الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics حيث تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة.
 - ✓ المتوسطات الحسابية Arithmetic Mean لتحديد معدل استجابة أفراد عينة الدراسة.
 - ✓ الانحرافات المعيارية Standard Deviation لقياس درجة تشتت المطلق لقيم الإجابات عن وسطها الحسابي.
 - ✓ اختبار ت One Sample T-Test لاختبار معنوية (دلالة) المتوسطات الحسابية.
 - ✓ معامل ارتباط بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة بين المتغيرات.
 - ✓ معامل كرونباخ ألفا Cronbach's alpha لقياس درجة الثبات في إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان.
 - ✓ معامل ثبات سبيرمان براون coefficient Spearman Brown لقياس درجة الثبات في إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان.
- وقد تم فحص فرضيات الدراسة عند المستوى $\alpha = 0.05$ ، باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS.v27.

قياس صدق وثبات الاستبانة

1. قياس صدق الاستبانة:

يُعرف صدق المحتوى بأنه مدى قدرة الأداة البحثية على قياس ما صُممت من أجله، وذلك من خلال فحص مدى ملائمة البنود لقياس أبعاد المتغيرات المستهدفة، وهو ما يُعرف أيضاً بالصدق الظاهري القحطاني (2002)، ولضمان تحقيق صدق المحتوى في أداة جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، تم الرجوع إلى أبرز الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والتي أسهمت في بناء المسودة الأولية للاستبانة. عقب ذلك، خضعت الاستبانة لعملية تقييم علمي من خلال عرضها على نخبة من المتخصصين والخبراء في مجال الدراسة، بالإضافة إلى خبير في الإحصاء التطبيقي، حيث تفضلوا مشكورين بتقديم ملاحظاتهم ومقترحاتهم العلمية حول محتوى الأداة ومدى دقتها وملاءمتها لأهداف الدراسة. وقد أخذت تلك الملاحظات بعين الاعتبار، وتم إجراء التعديلات اللازمة من حيث الإضافة أو الحذف أو إعادة الصياغة لبعض البنود، وصولاً إلى إخراج الاستبانة بصيغتها النهائية التي استخدمت في التطبيق الميداني.

2. قياس ثبات الاستبانة:

يُقصد بثبات الاستبانة مدى قدرتها على إعطاء نتائج متسقة عند إعادة تطبيقها في ظروف مماثلة. ويُعد الثبات مؤشراً على استقرار الأداة وموثوقية قياسها، إذ يُفترض أن لا تتغير نتائجها بشكل كبير عند استخدامها في أوقات مختلفة مع نفس الفئة المستهدفة، ما لم تحدث تغيرات حقيقية في الظاهرة المدروسة العساف (1995) ويمثل الثبات أحد الشروط الأساسية للحكم على جودة الأداة البحثية، حيث يُعزز من مصداقية البيانات ويُقلل من احتمالية تأثر النتائج بعوامل عشوائية أو ظرفية.

ولغرض التحقق من ثبات أداة القياس للدراسة (الاستبانة)، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient)، وهو من أكثر الأساليب شيوعاً لقياس الاتساق الداخلي لعناصر الأداة. ويُحسب هذا المعامل وفق المعادلة التالية: Sekaran (2006)

$$R_{tt} = \left(\frac{n}{n-1} \right) \left(\frac{Sd_t^2 - \sum(Sd)^2}{Sd_t^2} \right)$$

حيث: R_{tt} تشير إلى معامل ارتباط ألفا. n : تشير إلى عدد فقرات القياس.

Sd_t^2 : تشير إلى تباين الاختبار الكلي. $\sum(Sd)^2$: تشير إلى مجموع تباينات الفقرات.

ويتم تفسير نتائج معامل ألفا كرونباخ (Bandalos (2018) من خلال (أقل من 60%: ثبات ضعيف، (من 60% إلى أقل من 70%: ثبات مقبول)، (من 70% إلى أقل من 80%: ثبات جيد)، (من 80% فأعلى: ثبات ممتاز)، وكلما اقتربت قيمة المعامل من 100%، دلّ ذلك على اتساق داخلي مرتفع، وهو ما يعزز من موثوقية نتائج الأداة.

وفي هذه الدراسة، تم احتساب معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة، كما يوضح الجدول بالجدول التالي:

جدول (1) يبين قيم معامل الثبات (الفا كرونباخ) لكل محور من محاور الدراسة

ت	المتغير	الرمز	عدد الفقرات	معامل الثبات %
1	الرقابة على الإفصاح البيئي في القوائم والتقارير المالية	X01	15	93.4

وتبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور من محاور البحث، وكذلك قيمة ألفا لجميع الفقرات (93.4%)، هي قيم ثبات عالية جداً ومقبولة إحصائياً.

التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة:

بعد الانتهاء من توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة وجمع البيانات المطلوبة، تم إدخالها إلى الحاسوب وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة الدراسة، وذلك بهدف التوصل إلى النتائج واختبار الفرضيات التي تم صياغتها مسبقاً.

1. وصف خصائص عينة الدراسة: خُصص القسم الأول من الاستبانة للأسئلة العامة التي تهدف إلى جمع معلومات أولية تساعد في التعرف على الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة. ويبيّن الجدول رقم (2) توزيع العينة وفقاً لمتغيرات: المركز الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة.

جدول (2) يبين وصف عينة الدراسة

المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة %
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	12	30.0
	بكالوريوس	24	60.0
	ماجستير	4	10.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	6	15.0
	من 5 إلى 9 سنوات	2	5.0
	من 10 إلى 14 سنة	4	10.0
	من 15 سنة فأكثر	28	70.0
المسمى الوظيفي	مدير إدارة	1	2.5
	رئيس قسم	6	15.0
	موظف	33	82.5
التخصص	محاسبة	18	45.0
	غير ذلك	22	55.0

تشير البيانات إلى أن نسبة أفراد العينة الحاصلين على مؤهل البكالوريوس بلغت (60.0%)، تلتها فئة الحاصلين على درجة الدبلوم المتوسط بنسبة (30.0%)، في حين لم تتجاوز نسبة الحاصلين على درجة الماجستير (10.0%). أما فيما يتعلق بسنوات الخبرة، فقد شكّل ذوو الخبرة التي تمتد إلى 15 سنة فأكثر النسبة الأكبر من أفراد العينة، بواقع (70.0%)، يليهم من لديهم خبرة تقل عن 5 سنوات بنسبة (15.0%).

وفيما يخص المستوى الوظيفي، تبين أن الوظيفة الأكثر شيوعاً بين أفراد العينة هي "موظف" بنسبة (82.5%)، تليها وظيفة "رئيس قسم" بنسبة (15.0%)، ثم "مدير إدارة" بنسبة (2.5%). وأخيراً، فيما يتعلق بالتخصص، سجّل (45.0%) من أفراد العينة تخصصهم في مجال المحاسبة.

2. التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة

بعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة، تمت مراجعتها وتنقيحها تمهيداً لإدخالها إلى الحاسوب. حيث تم ترميز الإجابات اللفظية بتحويلها إلى قيم رقمية محددة، وذلك لتسهيل إجراء التحليل الإحصائي عليها. وفي هذا الجزء أعطيت الإجابة "غير موافق" تماماً" درجة واحدة، "غير موافق" درجتين، وأعطيت الإجابة "موافق إلى حد ما" 3 درجات، 4 درجات للإجابة "موافق"، فيما أعطيت الإجابة "موافق تماماً" 5 درجات، وهذا الترميز يعبر عن مستوى الموافقة على الفقرات، حيث كلما زادت الدرجة زادت درجة الموافقة، والعكس صحيح. وتُشكّل هذه القيم الرقمية مدخلات التحليل الإحصائي الذي يُجرى على بيانات عينة الدراسة الميدانية. ويهدف هذا التحليل إلى استخلاص النتائج من خلال استخدام مقاييس وصفية أساسية مثل: المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، ونسب الإجابات لكل فقرة.

المحك المعتمد لتفسير المتوسطات الحسابية: Allen and Seaman (2007) قبل عرض نتائج التحليل، تم تحديد معايير تفسير المتوسطات الحسابية باستخدام مبدأ المدى (Range) لتحديد طول الفئة لكل درجة من درجات الترتيب. ويُحسب المدى وفق الصيغة التالية:

المدى هو الفرق بين أصغر قيمة وأكبر قيمة (أكبر قيمة - أقل قيمة).

$$\text{المدى} = 5 - 1 = 4$$

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{المدى (4)}}{\text{عدد الفئات (الدرجات) (5)}}$$

$$\text{طول الفئة} = 0.80$$

يهدف تحديد مدى المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين إلى تجاوز الاعتماد على القيم المطلقة، وذلك من خلال وضع إطار معياري يمكن من خلاله التعرف على الاتجاه السائد لكل فقرة. يعرض الجدول التالي نتائج قياس مدى المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة وفق هذا الإطار.

جدول (3): مدى المتوسط الحسابي واتجاهاته

الاتجاه السائد	المدى
غير موافق تماماً	من (1.00) الى اقل من (1.80)
غير موافق	من (1.80) الى اقل من (2.60)
موافق إلى حد ما	من (2.60) الى اقل من (3.40)
موافق	من (3.40) الى اقل من (4.20)
موافق تماماً	من (4.20) الى اقل من (5.00)

تحليل الرقابة على الإفصاح البيئي في القوائم والتقارير المالية: تم تحليل فقرات هذا المحور كل على حدة، ويبيّن الجدول رقم (4) النتائج الإحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات هذا المحور.

جدول رقم (4): المتوسط المرجح والانحراف المعياري والاتجاه السائد لفقرات المحور الرئيسي للدراسة

X	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه السائد	الأهمية النسبية %
1	توجد قوانين تلزم الشركات بالإفصاح عن أنشطتها البيئية .	3.45	1.061	موافق	61.3
2	توجد رقابة ومتابعة من قبل وزارة الصناعة على الإفصاح البيئي	3.40	0.928	موافق	60.0
3	توجد رقابة ومتابعة من الإدارة العامة للشركة على الإفصاح البيئي	3.48	0.960	موافق	61.9
4	توجد رقابة ومتابعة من قبل جهاز المراجعة المالية كمراجع خارجي (ديوان المحاسبة) على الإفصاح البيئي	3.30	0.823	موافق إلى حد ما	57.5
5	توجد رقابة ومتابعة من قبل قسم المراجعة الداخلية على الإفصاح البيئي	3.20	0.911	موافق إلى حد ما	55.0
6	توجد رقابة ومتابعة من قبل نقابة المحاسبين والمرجعيين الليبيين على الإفصاح البيئي	3.23	0.974	موافق إلى حد ما	55.6
7	توجد رقابة ومتابعة على الإفصاح البيئي من قبل جماعات الضغط مثل المؤسسات المهتمة بالمحافظة على البيئة.	3.58	1.010	موافق	64.4
8	يتم فرض عقوبات صارمة وغرامات مالية على الشركات التي لا تفصح عن أدائها البيئي	3.53	1.109	موافق	63.1
9	هناك قوانين ولوائح داخلية تفرض على الشركة للإفصاح أدائها البيئي	3.58	0.931	موافق	64.4
10	المسؤولية الوحيدة التي على الشركة تحملها هي ان تعمل على تحقيق اكبر قدر من الارباح لملاكها.	3.25	1.104	موافق إلى حد ما	56.3
11	تهتم الشركة بمسؤوليتها البيئية والاجتماعية الى جانب مسؤوليتها الاقتصادية.	3.70	1.043	موافق	67.5
12	تتحمل الشركة قدر اكبر من المسؤوليات البيئية والاجتماعية لتبرر تواجدها في اطار المجتمع.	3.65	1.027	موافق	66.3
13	يحتل الاهتمام بالبيئة مكانة عالية لدى الشركة حتى لو ادي ذلك الى تخفيض الارباح.	3.28	1.198	موافق إلى حد ما	56.9
14	تحدد الجهات المسؤولة ما يجب ان تفصح عليه الشركات فيما يتعلق بأدائها البيئي .	3.65	0.921	موافق	66.3
15	ينبغي على الجهات المحاسبية مثل نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين ان تقوم بإعداد معايير الإفصاح البيئي.	3.95	0.986	موافق	73.8

يعكس جدول رقم (4) آراء المشاركين بشأن مدى توفر الرقابة على الإفصاح البيئي في القوائم والتقارير المالية، سواء من جهات خارجية من ادارة الشركة وانها تقوم بدورها تجاه الاستدامة و المسؤولية البيئية، وقد أظهرت النتائج تفاوتاً في تقييم المشاركين لأدوار الرقابة المختلفة، حيث حظيت بعض الآليات بمستوى عالٍ من الأهمية، مثل التوجيهات المهنية التي تصدر عن الجهات المحاسبية الرسمية، والتي جاءت في مقدمة العبارات بأهمية نسبية بلغت (73.8%)، مما يدل على وجود وعي مؤسسي متزايد بأهمية الإفصاح البيئي، وضرورة تضمينه في التقارير المالية. كما أظهرت النتائج أن الإدارة في بعض الشركات بدأت تولي اهتماماً ملموساً بالمسؤوليات البيئية والاجتماعية، إذ أشار المشاركون إلى أن الشركات بدأت تقم أداءها في هذا المجال (67.5%)، وتتحمل التزاماتها البيئية بشكل مباشر (66.3%)، وهو ما يعكس موقفاً إيجابياً للإدارة تجاه دمج البعد البيئي ضمن مسؤولياتها الاستراتيجية. في المقابل، كشفت النتائج عن وجود قصور واضح في جوانب أخرى من الرقابة، خاصة فيما يتعلق بدور المراجعة الداخلية (55.0%)، وضعف فاعلية الأجهزة الرقابية الخارجية، إلى جانب عدم كفاية المعلومات البيئية في دعم عملية اتخاذ القرار المالي، مما يشير إلى ثغرات حقيقية في نظام الرقابة البيئية الداخلي.

يتبين أن الإفصاح البيئي لا يزال بحاجة إلى مزيد من التنظيم والرقابة المحاسبية الفعلية، لا سيما على مستوى التضمين المنهجي له في التقارير المالية، مع التأكيد على أن موقف الإدارة يظل عاملاً حاسماً في إنجاح أو إضعاف هذا التوجه. اختبار فرضية الدراسة :

يهدف هذا الجزء إلى اختبار مدى صحة فرضية الدراسة ، والتي تنص على ما يلي
"وجود رقابة على الإفصاح البيئي في القوائم والتقارير المالية بالمؤسسة قيد الدراسة "
 لاختبار هذه الفرضية تم تحديد المتوسط الفرضي لكل مقياس (محور) من محاور الدراسة وذلك بالاعتماد على عدد فقرات المقياس (المحور)، وبناء على ذلك فإن:

- الحد الأدنى للمقياس $(X_{(1)} = 1 \times k)$
- القيمة الوسطى (المتوسط الفرضي) للمقياس $(X_{(2)} = \mu = 3 \times k)$
- الحد الأعلى للمقياس $(X_{(3)} = 5 \times k)$

حيث: يمثل الثابت (k) : عدد فقرات المقياس (المحور)، والأرقام $(1, 3, 5)$: القيمة الصغرى والوسطى والعليا لمقياس ليكرت الخماسي المعتمد في الدراسة على التوالي.

ولتحقيق ذلك، تم احتساب الدرجة الكلية لإجابات المشاركين في الدراسة من خلال تجميع إجاباتهم على الفقرات المرتبطة بهذا المقياس. وقد استخدم اختبار (ت) لعينة واحدة (One-Sample T-Test) لقياس دلالة المتوسط الحسابي العام للمقياس مقارنةً بالمتوسط الفرضي اندير (2024)

كما تم حساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، بالإضافة إلى الأهمية النسبية وفترة الثقة الخاصة بالمقياس، بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة تدعم اختبار الفرضية. ويوضح الجدول التالي هذه المؤشرات الإحصائية بالتفصيل:

جدول (5): المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالفرضية الرئيسية

الاحصاءات		اختبار T		95% فترة الثقة حول متوسط المقياس	
المتوسط الافتراضي	المتوسط العام	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	قيمة الاختبار	الدلالة الاحصائية P-value
45	52.20	10.859	62.0	4.194	0.000 *
				الحد الأدنى	الحد الأعلى
				56.21%	67.8%

* دالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لهذا المقياس بلغ (52.20) بانحراف معياري قدره (10.859). وقد أظهرت نتائج اختبار (ت) قيمة إحصائية بلغت $(T_c = 4.194)$ ، بدلالة معنوية بلغت $(P_{value} = 0.000)$ ، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد $(\alpha = 0.05)$ ويشير ذلك إلى أن المتوسط العام دال إحصائياً. وحيث أن المتوسط العام للمقياس يفوق المتوسط الفرضي $(\mu = 45)$ ، فإن هذه النتيجة تدعم قبول الفرض الذي ينص على أن "وجود رقابة على الإفصاح البيئي في القوائم والتقارير المالية بالمؤسسة قيد الدراسة"، بمستوى "عالي"، بأهمية النسبية (62.0%).

كما بينت فترة الثقة عند مستوى 95% أن الأهمية النسبية الحقيقية يقع ضمن النطاق (56.21%، 67.8%)، وهو ما يعزز من مصداقية النتائج ويدعم قبول فرضية الدراسة.

وقد تم ترتيب الرقابة على الإفصاح البيئي في القوائم والتقارير المالية، وفقاً للأهمية النسبية، وذلك على النحو التالي:

1. ينبغي على الجهات المحاسبية مثل نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين ان تقوم بإعداد معايير الإفصاح البيئي، بأهمية نسبية (73.8%).
2. تهتم الشركة بمسؤوليتها البيئية والاجتماعية الى جانب مسؤوليتها الاقتصادية، بأهمية نسبية (67.5%).
3. تحدد الجهات المسؤولة ما يجب ان تفصح عليه الشركات فيما يتعلق بأدائها البيئي، بأهمية نسبية (66.3%).
4. تتحمل الشركة قدر اكبر من المسؤوليات البيئية والاجتماعية لتبرر تواجدها في اطار المجتمع، بأهمية نسبية (66.3%).
5. هناك قوانين ولوائح داخلية تفرض على الشركة للإفصاح ادائها البيئي، بأهمية نسبية (64.4%).
6. توجد رقابة ومتابعة على الإفصاح البيئي من قبل جماعات الضغط مثل المؤسسات المهتمة بالمحافظة علي البيئية، بأهمية نسبية (64.4%).
7. يتم فرض عقوبات صارمة وغرامات مالية على الشركات التي لاتفصح عن ادائها البيئي، بأهمية نسبية (63.1%).
8. توجد رقابة ومتابعة من الادارة العامة للشركة على الإفصاح البيئي ، بأهمية نسبية (61.9%).
9. توجد قوانين تلزم الشركات بالإفصاح عن انشطتها البيئية، بأهمية نسبية (61.3%).
10. توجد رقابة ومتابعة من قبل وزارة الصناعة على الإفصاح البيئي، بأهمية نسبية (60.0%).
11. توجد رقابة ومتابعة من قبل جهاز المراجعة المالية كمرجع خارجي (ديوان المحاسبة) علي الإفصاح البيئي ، بأهمية نسبية (57.5%).
12. يحتل الاهتمام بالبيئية مكانة عالية لدى الشركة حتى لو ادي ذلك الي تخفيض الارباح، بأهمية نسبية (56.9%).

13. المسؤولية الوحيدة التي على الشركة تحملها هي ان تعمل على تحقيق اكبر قدر من الارباح لملاكها، بأهمية نسبية (56.3%).
14. توجد رقابة ومتابعة من قبل نقابة المحاسبين والمرجعين الليبيين علي الافصاح البيئي ، بأهمية نسبية (55.6%).
15. توجد رقابة ومتابعة من قبل قسم المراجعة الداخلية علي الافصاح البيئي ، بأهمية نسبية (55.0%).

نتائج الدراسة

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن المتوسط الحسابي العام لمستوى الرقابة على الإفصاح البيئي في المؤسسة قيد الدراسة بلغ (52.20)، وهو أعلى بشكل معنوي من المتوسط الفردي (45)، وذلك بدلالة إحصائية تؤكد قيمة اختبار (ت) البالغة (4.194) ومستوى الدلالة (0.000)، مما يشير بوضوح إلى وجود مستوى من الرقابة على الإفصاح البيئي. كما بينت فترة الثقة عند مستوى 95% أن القيمة الحقيقية للأهمية النسبية تقع ضمن نطاق (56.21% - 67.8%)، وهو ما يعزز موثوقية النتائج ويؤكد الاتجاه العام نحو تعزيز الإفصاح البيئي داخل المؤسسة. وتتوافق هذه النتيجة مع التوجهات الحديثة في المحاسبة البيئية التي تؤكد أهمية الرقابة على الإفصاح البيئي باعتبارها أحد ركائز الشفافية والاستدامة. كما أنها تعكس ارتفاع الوعي التنظيمي تجاه قضايا البيئة، خصوصاً في المؤسسات التي تتعامل مع تأثيرات بيئية مباشرة. وتبين من ترتيب بنود المقياس أن أعلى العناصر تأثيراً جاءت مرتبطة بضرورة قيام الجهات المحاسبية، مثل نقابة المحاسبين والمرجعين الليبيين، بإعداد معايير واضحة للإفصاح البيئي. وتنسجم هذه النتيجة مع الأدبيات المحاسبية التي تشير إلى أن وجود معايير متخصصة يزيد من جودة التقارير المالية ويحد من الممارسات غير المسؤولة. كما أن ارتفاع أهمية بند "اهتمام الشركة بمسؤوليتها البيئية والاجتماعية إلى جانب المسؤولية الاقتصادية" يؤكد تبني المؤسسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتجاوزها النظرة التقليدية التي تقتصر على تعظيم الأرباح فقط. أما البنود التي حصلت على أهمية نسبية متوسطة، مثل الرقابة من قبل وزارة الصناعة أو المراجعة الخارجية، فتشير إلى وجود دور رقابي قائم ولكنه يحتاج إلى مزيد من الفاعلية والتطوير. وهذا يعكس، إلى حد ما، ضعف التنسيق المؤسسي بين الجهات الرسمية المختلفة في إطار متابعة الالتزام بالإفصاح البيئي. ومن الجدير بالذكر أن بعض البنود، مثل "اعتبار تحقيق الأرباح المسؤولية الوحيدة للشركة"، حصلت على أهمية نسبية متوسطة، مما يدل على وجود وعي متنامٍ لدى المؤسسة بأن المسؤولية البيئية لا تتعارض مع الأداء الاقتصادي، بل يمكن أن تكون داعمة له على المدى البعيد من خلال تعزيز السمعة المؤسسية وتقليل المخاطر القانونية والتنظيمية. وبشكل عام، تُبين النتائج أن المؤسسة تتجه بشكل إيجابي نحو الإفصاح البيئي، ورغم وجود رقابة داخلية وخارجية تُسهم في تحسين جودة هذا الإفصاح، إلا أن هناك جوانب قصور في الدور الرقابي لبعض الجهات، ولا سيما المراجعة الداخلية والخارجية. كما تؤكد النتائج على ضرورة تطوير معايير وتشريعات أكثر وضوحاً، بما يضمن اتساق الإفصاح البيئي بين الشركات ويعزز مستوى المصادقية لدى الأطراف ذات العلاقة.

توصيات الدراسة

1. تفعيل الرقابة الحكومية على الإفصاح البيئي: تقوية دور الجهات الرقابية مثل وزارة الصناعة وجهاز المراجعة المالية (ديوان المحاسبة) من خلال آليات متابعة واضحة وضوابط تقييم دقيقة لضمان التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح.
2. تعزيز دور المراجعة الداخلية في مراقبة الإفصاح البيئي: ضرورة تطوير مهام وأنظمة المراجعة الداخلية لتشمل متابعة منهجية لمؤشرات الأداء البيئي والإفصاح عنها، مما يدعم التكامل بين الرقابة الداخلية والخارجية.
3. إعداد معايير وطنية للإفصاح البيئي: ضرورة قيام الجهات المحاسبية والمهنية، مثل نقابة المحاسبين والمرجعين الليبيين، بوضع معايير واضحة وملزمة للإفصاح البيئي، وذلك لتوحيد الممارسات بين الشركات وتعزيز جودة التقارير المالية.
4. تعزيز دور التشريعات والقوانين البيئية: الدعوة إلى تحديث الإطار القانوني المنظم للإفصاح البيئي بحيث يكون أكثر شمولاً ووضوحاً، مع إلزام الشركات بتضمين معلومات بيئية كمية ونوعية في تقاريرها السنوية.
5. فرض عقوبات صارمة على عدم الامتثال: تشديد العقوبات والغرامات على الشركات التي تتجاهل الإفصاح عن أدائها البيئي، بما يسهم في تعزيز ثقافة الالتزام والمسؤولية البيئية داخل المؤسسات.
6. رفع مستوى الوعي بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية داخل الشركات: تشجيع الشركات على تبني برامج تدريبية للعاملين والإدارة حول أهمية الإفصاح البيئي ودوره في تعزيز السمعة المؤسسية وتقليل المخاطر البيئية والاجتماعية.
7. تشجيع المبادرات التطوعية للإفصاح البيئي: دعم المؤسسات لتبني مبادرات طوعية للإفصاح البيئي حتى في غياب التشريعات الملزمة، لما لها من أثر إيجابي على تحسين العلاقة مع المجتمع والمستثمرين.
8. دمج الاستدامة في استراتيجية الشركات: تشجيع الشركات على دمج الأبعاد البيئية والاجتماعية ضمن خططها الاستراتيجية، بحيث يصبح الإفصاح البيئي جزءاً من منظومة التخطيط والحوكمة داخل المؤسسة.

المراجع

1. إبراهيم محمد حميدة ، (2019)، العلاقة بين حوكمة الشركات وممارسات الإفصاح البيئي في البيئة الليبية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 13، ص 236-287.
2. إبراهيم، محمود عبدالسلام، (2012)، مدى إمكانية قيام المراجع الخارجي الليبي بمراجعة الأنشطة البيئية للشركات الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.

3. أبو القاسم محمود أبوستالة (2022) الرقابة على مدى التزام شركات الإسمنت الليبية بالإفصاح البيئي وأثرها في جودة القوائم المالية- دراسة حالة ، مجلة الباحث ، المجلد 22، العدد 1.
4. جمال محمد اندير (2024م): الإحصاء والاحتمالات، دار الوليد للنشر والتوزيع ، طرابلس – ليبيا.
5. حامد الديباني (2021) دور المراجعين بديوان المحاسبة الليبي في تقييم الاداء البيئي لتحقيق التنمية المستدامة بالمنشآت الاقتصادية ، المؤتمر العلمي السنوي الأول ، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن ، الجامعة الأسمرية الإسلامية، تحت شعار تحديات بناء الدولة الليبية بين الواقع والافاق.
6. حميدة المحجوب وحنان أبوشعالة(2017) أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالشركة الليبية للحديد والصلب دراسة حالة ". مجلة دراسات الاقتصاد والمال العدد 5، ص.ص 170 – 180.
7. خالد غازي عبود الأفندي، أرسلان إبراهيم عبد الكريم، (2011) تفعيل دور أجهزة الرقابة الداخلية في تقييم الأداء البيئي " مجلة تنمية الرافدين، كلية التجارة والاقتصاد، المجلد 33 ، العدد 150.
8. سالم القحطاني، وآخرون (2002) منهج البحث في العلوم السلوكية: مع تطبيقات على الـ SPSS الرياض.
9. سالم سعيد باعجاجة (2012) المراجعة البيئية من منظور المراجعين الداخليين دراسة تحليلية تطبيقية على شركات قطاع الاسمنت بالمملكة العربية السعودية. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة. يناير (9) : 72 – 120.
10. سماح صوان وعدنان الغليظ (2022) ، دور نظام الرقابة الداخلية في تطبيق متطلبات الأداء البيئي في الشركات النفطية الليبية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين "لشركات النفطية، المجلة الدولية للعلوم والتقنية ، العدد 30 يوليو.
11. صالح العساف (1995م): المدخل الى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.
12. عائشة عامر وعمر مصباح المزوغي (2017) ادراك المراجع البيئي لأهمية الإفصاح المحاسبي البيئي في تحقيق التنمية المستدامة " دراسة حالة المؤسسة الوطنية للنفط". المؤتمر الأكاديمي الأول لدراسات الاقتصاد والمال. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته. 29 أكتوبر، مصراته.
13. عبد الفتاح عثمان العربيي وامحمد محمد المقرئف.(2017) دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية 4 (1) 381 – 400.
14. علي مفتاح قرقد (2013) ، المسؤولية البيئية والإفصاح البيئي من وجهة نظر مديري الشركات الصناعية الليبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأكاديمية الليبية.
15. علي، صلاح عبدالحفيظ،(2014) دور ومسؤولية مراجع الحسابات في مراجعة الأداء البيئي للشركات، مجلة البحوث التجريبية، كلية ادارة الأعمال، جامعة البحرين ، المجلد 2، العدد 1.
16. فرج الشبيلي (2024)، مدى إدراك الشركات الصناعية لأهمية الإفصاح عن الأداء البيئي والمعوقات التي تحول دون الإفصاح عنه: دراسة ميدانية على شركة الاتحاد العربي للمقاولات المساهمة في ليبيا ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، كلية الاقتصاد والتجارة، القره بوللي، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا (5)5
- <https://doi.org/10.53796/hnsj55/3>
17. ميلاد رجب اشميلة.(2014) ادراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية " دراسة استطلاعية للمراجعين الخارجيين في المنطقة الشرقية لليبييا المجلة الجامعة. 3 (16) : 127 -162.
18. نرمين خليفة النعاس (2020). ديوان المحاسبة الليبي والرقابة على البيئة بين النص والواقع دراسة تحليلية مقارنة، مجلة النجم الساطع للبحث العلمي، 1 (X)، 1-19.
19. نور الدين بريك ، مصطفى فرنوي (2023) تحسين الرقابة والمراجعة الداخلية البيئية باستخدام أساليب دعم القرار متعددة المعايير لدعم استدامة استخدام الطاقة في المنشآت الصناعية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلد 53، العدد 2 ص.ص 235-282.
20. Ahmad Khalid and Pankaj Rawat,(2025), Corporate Environmental Disclosures and Role of Top Management: Evidence Based on the Business Responsibility and Sustainability Reporting in India, Corporate Social Responsibility and Environmental Management, Volume32, Issue 4, Pages 4619-4635
21. Ali Khan, Subuhi Khan,Shahar Yar, Iza Gigauri, Asifa Jahangir, (2025), Leading the greening: Assessing leadership attitude towards green policies, green environment, and the green circular economy, E&M Economics and Management, vol. 28(2), pages 125-140.
22. Allen, I., & Seaman, C. (2007). Likert scales and data analyses. Quality Progress, 40 (7).
23. European Commission. (2021). Corporate Sustainability Reporting Directive (CSRD). Retrieved from <https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/company-reporting-and-auditing/company->
24. Bandalos, D. L. (2018). Measurement Theory and Applications for the Social Sciences. London, UK: SAGE Publications.

25. Gray, R., Kouhy, R., & Lavers, S. (1995). Corporate social and environmental reporting: A review of the literature and a longitudinal study of UK disclosure. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 8(2), 47–77. <https://doi.org/10.1108/09513579510146996>
26. Global Reporting Initiative (GRI) (2021). GRI Standards. Retrieved from <https://www.globalreporting.org/>
27. Jialin Yan, Haibo Hu and Yiruo Hu (2024), Does internal control improve enterprise environmental, social, and governance information disclosure? Evidence from China, *Corporate social-responsibility and environmental management*, 2024-09, Vol.31 (5), p.4980-4994.
28. Lozano, R., & Huisinigh, D. (2011). Inter-linking issues and dimensions in sustainability reporting. *Journal of Cleaner Production*, 19(2–3), 99–107. <https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2010.01.004>.
29. Mabel Costa and Solomon Opare (2025), Impact of Corporate Culture on Environmental Performance, *Journal of Business Ethics*, Volume 196, pages 61–92.
30. Mariana Barbedo , Paulo Rita, Ricardo Ramos (2025) CEOs' and directors' perspective towards environmental sustainability and climate change, *Journal of Cleaner Production*, journal homepage: www.elsevier.com/locate/jclepro.
31. Michael Lerner and Iain Osgood (2025) Greens in the boardroom: director attitudes and corporate climate policy, *Business and Politics* , pp. 1 – 25, DOI: <https://doi.org/10.1017/bap.2025.6>.
32. Muhammad Khan, Ammar Zahid and Khuram Shahzad (2022), Role of Managerial Ability in Environmental, Social, and Economics Sustainability: An Empirical Evidence from China, *Journal of Environmental and Public Health* مع, Article ID <https://doi.org/10.1155/2022/8588385>.
33. O'Dwyer, B., Unerman, J., & Hession, E. (2005). User needs in sustainability reporting: Perspectives of stakeholders in Ireland. *European Accounting Review*, 14(4), 759–787. <https://doi.org/10.1080/09638180500104766>.
34. Sekaran, U. (2006) *Research Methods for Business A Skill-Building Approach*, 4th edition, John Wiley & Sons (Asia), Singapore.
35. Tianqi Gan , Kangning Zhang , Jianguo Du , and Liangliang Liu (2025), Is post-event accountability effective-analysis of the effect and mechanism of environmental auditing on corporate ESG impacts, *International Review of Economics and Finance*, Volume 103.
36. Vo Liem, Nguyen Hien (2024);The impact of managers' attitudes towards environmental management accounting and green competitive advantage in Vietnam manufacturers, *Heliyon*, a cell press journal, journal homepage: www.cell.com/heliyon.
37. Xiaoyu Li , Jiawei Tang ,Chao Feng and and Yexiao Chen (2025) , Can Government Environmental Auditing Help to Improve Environmental Quality? Evidence from China, *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 22(9), 1440; <https://doi.org/10.3390/ijerph22091440>.
38. Ying Lu & Tingting Liu & Junrui Zhang & Hussain Muhammad Jameel, 2025. "When Confidence Backfires: The Impact of Managerial Overconfidence on Environmental Information Disclosure," *Sustainability*, MDPI, vol. 17(16), pages 1-24, August <https://doi.org/10.3390/su17167322>

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of SAJFAS and/or the editor(s). SAJFAS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.